جامعة بنها
كليــة الآداب
قسم الجغرافيـــا
الدراسات العليا والبحوث

(ملخص بحث)

مدينة العبور
دراسة في جغرافيا الصناعة

(دراسة تطبيقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS)

رسالة مقدمة من

أمل علي عبد الله موسي

للحصول علي درجة الماجستير في الآداب

إشراف

الأستاذ الدكتور
أحمد محمد عبد الله حميد

الأستاذ الدكتور
رسمي دمر محمد دنيا

بنـ 2009ـــها

الملخص Summary:

بدأ البحث بدراسة الملامح الجغرافية لمدينة العبور، وخلص إلي أن النمو العمراني توجه لمدينة العبور؛ لاستيعاب الزيادة السكانية لإقليم القاهرة الكبرى، بعيداً عن الأراضي الزراعية، كما ساهم في تنمية مدينة العبور؛ قربها من بعض المصانع التابعة للوزارات الحكومية، وقربها من المناطق الصناعية علي طريق المرج، حيث تم بها تحسين أنظمة استعمال الأرض، وتخطيط المرافق علي طريق القاهرة / بلبيس الصحراوي من أجل توجيه التنمية العمرانية، لكي تكون موازية للطريق باعتباره شريان للتنمية العمرانية.

وتلي ذلك عرض تطور الصناعة، ونتج أن التطور الصناعي في منطقة مدينة العبور بدأ من عام 1985، ولكن شهدت الفترة من عام 2003 إلي عام 2006 فترة التنمية الصناعية في مدينة العبور، من حيث تطور عدد المصانع ومساحة الأرض المستخدمة للإغراض الصناعية، وأيضا تطور الاستثمارات، كما شهدت المنطقة الصناعية (أ)؛ تطوراً سنوياً مستمراً من عام 2000 إلي 2008، في مقابل أن أي من المناطق الصناعية التالية (الامتداد الشمالي) و (الامتداد الغربي) و (ب)و(ج)؛ لم تشهد تطورا سنوياً مستمراً في قطاعتها الصناعية الموجودة بها.

وفي دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات في مدينة العبور، نتج تنوع التوزيع الجغرافي للقطاعات الصناعية المختلفة في مدينة العبور، وان كان يبرز وجود الصناعات الخفيفة في المنطقة الصناعية " الامتداد الشمالي "، والصناعات المتوسطة في المنطقة الصناعية " الامتداد الغربي "، والمنطقة الصناعية (ب) و(ج)، مع السماح للصناعات الثقيلة بالتواجد في المنطقة الصناعية (أ)، بإجمالي 396 مصنعاً منتجاً، بعدد عمالة يبلغ 27367 عاملاً، مع استثمارات تبلغ (4128.7 مليون جنيه مصري)، بجملة إنتاج سنوي تبلغ قيمته (3623.4 مليون جنيه مصري).

وتبين الدراسة مقومات الصناعة في مدينة العبور، ونتج ترابط كل عوامل قيام الصناعة وتداخلها معاً، حيث تعددت المقومات الرئيسية للصناعة من رأس المال والأيدي العاملة والمادة الخام والنقل من نقل الخامات والسلع والطاقة والأسواق، كما تعددت مقومات الصناعة الفرعية في مدينة العبور مثل السياسة الحكومية نتيجة لما تعنيه الدولة بالاهتمام بالمناطق الصناعية في

المدن الجديدة، ومحاولة تذليل عقبات الصناعة أمامها ثم عامل سعر الأرض، وترابط كل هذه العوامل معاً بتحديد سعر المنتج الصناعي، بحيث يتناسب مع تكلفة الإنتاج والنقل والوسطاء، وترابطه بربحية المنتج الصناعي، للأخذ في الاعتبار قدرات السكان الشرائية وارتباط الموقع بإبراز قيمة المنتج الصناعي اقتصادياً.

وعند دراسة الحالة، تم ذلك علي كافة القطاعات الصناعية في مدينة العبور بمستويات أحجامها المتعددة، حيث تتنوع فئات أحجام المصانع بين الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة والضخمة في المناطق الصناعية في مدينة العبور، مما له من فوائد كثيرة في تلبية تنوع المتطلبات السوقية وخاصة للأسواق المحلية، وبالتالي الكفاية الذاتية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنوع الإنتاج، وتتكامل بالاعتماد علي ما يصنع سواء يدوياً أم مميكناً أم الاثنين معا .

وتم شرح التخطيط الصناعي لمدينة العبور، بدراسة قوة الصناعة في المدن الجديدة، ونتج عن ذلك أن مدينة العبور تأخذ الترتيب الرابع بين المدن الجديدة من حيث قوة الصناعة لعام 2008، ثم دراسة التوطن الصناعي في مدينة العبور، وما خلص عنه بأن الصناعة في مدينة العبور، ما هي إلي في مرحلة انتشار لكافة القطاعات الصناعية، حيث لم تتدخل الحكومة في توطن صناعة ما؛ بل أن النشاط الاقتصادي- الصناعي مفتوح من أجل التنمية الصناعية بصفة عامة.

ثم مع دراسة مشاكل الصناعة في مدينة العبور، حيث تعاني المدينة من عمليات المضاربة في سعر الأرض الصناعية، رغم الإجراءات الحكومية بهذا الصدد، كما تعاني المدينة من قلة العمالة الماهرة وأيضا مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل، فضلاً عن رحلة العمل اليومية التي تقدر نسبتها من خارج مدينة العبور إلي 95.7%، ثم دراسة مشكلة المادة الخام التي نتج عن ارتفاع أسعارها إلي ارتفاع سعر المنتج الصناعي، كما تم دراسة مستقبل التنمية الصناعية في مدينة العبور، حيث وصلت نسبة عدد المصانع تحت الإنشاء إلي 56.5%، مع 41.8% من حيث العمالة المتوقعة، و21.9% من حيث الاستثمارات، بالإضافة إلي 16.4%من حيث الإنتاج السنوي المتوقع، وذلك من إجمالي المصانع في مدينة العبور سواء المصانع المنتجة أو تحت الإنشاء، فضلاً علي دراسة إمكانيات التنمية الصناعية في مدينة العبور؛ حيث بانفتاح المناطق الصناعية علي كافة الأحجام الصناعية للمصانع، انعكس علي مستوي التصنيع في

المناطق الصناعية في المدينة، وأيضا انعكس علي أجور للعاملين لتلائم مستويات المعيشة المتعددة في كافة الطبقات المجتمعية .

ولدراسة نماذج تطبيقية، تم عرض نبذة عن نظم المعلومات الجغرافية عبر عناصرها الأساسية وهي أولاً: الخريطة بمصادره المتعددة سواء كانت عبارة عن مرئية فضائية عبر الاستشعار عن بعد، أو عن طريق صورة جوية، أو خريطة علي الحالة الورقية، ثانياً: الرسم الرقمي من تحويل الخريطة بمصادرها المتعددة إلي الحالة الرقمية لسهولة معالجتها ، ثالثاً: قاعدة البيانات من خلال تصنيف وتبويب وتصنيف وتحليل البيانات الجغرافية من أجل اتخاذ القرار المناسب.

ثم دراسة نموذج تطبيقي للاختيار انسب الأماكن للإقامة المواقع الصناعية ونتج عن ذلك اقتراح منطقة صناعية خامسة في شمال شرق مدينة العبور، ثم دراسة نموذج تطبيقي لتحديد انسب الطرق في حالة وقوع حادث ما، ونتج عن ذلك الخروج بنموذج رقمي يمكن من خلاله تحديد موقع الحادث عبر برامج نظم المعلومات الجغرافية لتقوم بعد ذلك تحديد انسب الطرق لكيفية إدارة الأزمة.

المستخلص Abstract:

توجه النمو العمراني لمدينة العبور وارتبط بالصناعة؛ لاستيعاب الزيادة السكانية لإقليم القاهرة الكبرى وتوفير فرص عمل، حيث تطورت الصناعة في منطقة مدينة العبور بداية من

عام 1985، ولكن شهدت الفترة من عام 2003 إلي عام 2006 فترة التنمية الصناعية في مدينة العبور، علاوة علي ذلك تتميز المنطقة الصناعية " الامتداد الشمالي " بالتوزيع الجغرافي للصناعات الخفيفة، لقربها من المناطق السكنية، ثم تنتشر الصناعات المتوسطة في المنطقة الصناعية " الامتداد الغربي "، والمنطقة الصناعية (ب) و(ج)، مع السماح للصناعات الثقيلة بالتواجد في المنطقة الصناعية (أ)، وذلك بإجمالي 396 مصنعاً منتجاً، بعدد عمالة يبلغ 27367 عاملاً، مع استثمارات تبلغ (4128.7 مليون جنيه مصري)، بجملة إنتاج سنوي تصل قيمته (3623.4 مليون جنيه مصري).

تتعدد المقومات الرئيسية والفرعية للصناعة في مدينة العبور بحيث تتناسب مع تكلفة الإنتاج والنقل والوسطاء، وتترابط بربحية المنتج الصناعي، للأخذ في الاعتبار قدرات السكان الشرائية وارتباط الموقع بإبراز قيمة المنتج الصناعي اقتصادياً.

وتتنوع فئات حجم المصانع بين الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة والضخمة في المناطق الصناعية في مدينة العبور، مما له من فوائد كثيرة في تلبية تنوع المتطلبات السوقية سواء المحلية أم العالمية.

وتأخذ مدينة العبور الترتيب الرابع بين المدن الجديدة من حيث قوة الصناعة لعام 2008، رغم أن الصناعة بها بمثابة انتشار لكافة القطاعات الصناعية، كما تعدد مشاكل الصناعة في مدينة العبور، حيث تعاني المدينة من عمليات المضاربة في سعر الأرض الصناعية، وقلة العمالة الماهرة وأيضا مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل، فضلاً عن رحلة العمل اليومية التي تقدر نسبتها من خارج مدينة العبور إلي 95.7%.

وأخيراً تم عمل نموذج تطبيقي للاختيار انسب الأماكن للإقامة المواقع الصناعية ونتج عن ذلك اقتراح منطقة صناعية خامسة في شمال شرق مدينة العبور، فضلاً عن الخروج بنموذج رقمي لكيفية إدارة الأزمات في المناطق الصناعية بالمدينة، حيث يمكن من خلاله تحديد موقع الحادث عبر برامج نظم المعلومات الجغرافية لتقوم بعد ذلك بتحديد انسب الطرق والمسارات لسرعة اتخاذ القرار.